التمكين السياسي للمرأة في العراق

الكلمات المفتاحية : تمكين ، المرأة ، السياسي

د . طلال منيهل كريم
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية
talal22mnehil33@gmail.com

الملخص

يهدف البحث الذي تناول موضوع التمكين السياسي للمرأة في العراق الى تسليط الضوء حول واقع وجود المرأة العراقية في المجال السياسي من خلال مدخل التمكين الذي يعد احد فروع التنمية البشرية التي تشكل ظاهرة تتداخل فيها الجهود المادية والبشرية بكل تفاصيلها الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وتتحقق تلك التنمية بواسطة ادوات واجهزة متنوعة من قبل الدولة لخدة الناس والى الناس ، والتنمية بواسطة الناس معناها استثمار قدرة البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات المختلفة والتنمية من أجل الناس تشير بمعناها إلى كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق ، وعليه فالتنمية البشرية عبارة عن صيرورة تؤدي إلى توسع الخيارات أمام الناس عبر وضع البشر في صميم عملية التنمية وجعلهم هدفها وموضوعها ، مثلما تدعو إلى حماية الخيارات الإنسانية لأجيال المستقبل والأجيال الحاضرة ، وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحة واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى عيش مناسب اذ تهدف التنمية البشرية إلى رفع متوسط العمر المتوقع للعيش وهذا يتطلب النهوض بالجانب الصحي ورفع مستوى المعرفة وتبين من خلال البحث ان نسبة المشاركة السياسية للمرأة في العراق بلغت ٢٥% من المجموع الكلي لاعضاء البرلمان العراقي للدورة الحالية .

المقدمة

إن المرأة هي الأم والأخت والزوجة وهي من يصنع المجتمع وهي من يصنع الحياة فوضع المرأة في مكانها المناسب والاعتراف بدورها المهم والأساسي في صناعة الحياة هو من مفاتيح الإصلاح للمجتمع حيثُ نجد أن قضية المرأة تحتل مرتبة عالية من الاهتمام لدى الباحثين والدارسين، تواجه المرأة التمييز العنصري في كل المجالات وبشكل خاص المجال السياسي فالمرأة لم يكن لها حق التصويت، ودولياً كانت نيوزيلندا هي أولى الدول التي منحت الحق السياسي للمرأة عام ١٨٩٣ [١]، بينما كانت اولى الدول عربياً التي منحت المرأة الحق

السياسي هي جيبوتي عام ١٩٦٤ [٢] ، ثم تلتها باقي الدول العربية في منح الحق السياسي للمرأة؛ ولكن لم يكن هناك ممارسة فعلية للمرأة بالعملية السياسية بينما كان لمصر الأسبقية في ممارسة المرأة لحقوقها السياسية بشكل فعلى، يكثُر اليوم المناداة بحقوق المرأة والتمكين السياسي لها، وأهمية دورها في النشاطات السياسية، فأصبح تفعيل دور المرأة هو ضرورة ملحة يجب أن يتعامل معها مختلف المجتمعات والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، ويندرُ وجود قضية اختلفت فيها وجهات النظر بمثل ما اختلفت وتعددت في قضية المرأة، ومن منطلق أن قضية المرأة قضية مجتمعية فإنه لا يمكن إحداث أي تقدم فيها إلا بتقدم المجتمع ككل وتوافر شروط اجتماعية وأقتصادية وسياسية، تعددت التشريعات ووجهات نظر المفكرين والفلاسفة في هذه القضية على مر العصور، وستتناول الدراسة التمكين السياسي للمرأة في العراق .

المبحث الاول

أ – الاطار النظري : يتضمن :

١–مشكلة البحث :

اصبحت قضية المرأة قضية عالمية ، واصبح موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية يحتل مرتبة متقدمة من مؤشرات تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، فالتمكين السياسي للمرأة يرتبط بالشرعية القانونية لها وهي الاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية والانتخابات والتصويت، تكمن المشكلة الرئيسة للبحث في معرفة الدور السياسي للمرأة في العراق وتتمثل المشكلة في السؤال الاتي :

أ– ما مستوي التمكين السياسي للمرأة في العراق ؟ .

ب– هل للمرأة العراقية دور فعال ومؤثر في العملية السياسية من خلال المشاركة السياسية ؟ .

٢– فرضية البحث :

– يتميز مستوى المشاركة السياسية للمرأة في العراق بالتدني .

– للمرأة دور فعال في العملية السياسية .

٣– **هدف البحث :** يهدف البحث الذي تناول موضوع التمكين السياسي للمرأة في العراق الى تسليط الضوء حول واقع وجود المرأة العراقية في المجال السياسي من خلال مدخل التمكين الذي

يعد احد فروع التنمية البشرية التي تشكل ظاهرة تتداخل فيها الجهود المادية والبشرية بكل تفاصيلها الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وتتحقق تلك التنمية بواسطة الناس وللناس .

٤ - منهج البحث :

اعتمد البحث المنهج الوصفي الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال ارقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة ، كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة الى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها، والمتتبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس أهمية المنهج الوصفي في هذا التطور، ويرجع ذلك إلى ملائمتهُ لدراسة الظواهر الاجتماعية، لأن هذا المنهج يصف الظواهر وصفاً طبيعياً من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات البحث العلمي[٣] .

٤ – موقع منطقة الدراسة :-

جمهورية العراق إحدى الدول العربية ويقع في جنوب غرب قارة أسيا ، ويشكل الجزء الشمال الشرقي من الوطن العربي . تحده من جهة الشرق إيران ، ومن جهة الشمال تركيا ، وتفصله عن هاتين الدولتين حدود طبيعية تكون جزءاً من حدود الوطن العربي الشرقية والشمالية ؛ أما من الغرب فتحاذيه أقطار عربية هي سورية والأردن والسعودية والكويت ، والخليج العربي من الجنوب . ويقع العراق بين دائرتي عرض ٢٩ – ٣٧ شمالاً تقريباً خريطة (١) .

خريطة (١) خريطة العراق الادارية

المصدر : جمهورية العراق ، الهيئة العامة للمساحة ، ، خريطة العراق الادارية بمقياس رسم ١: ١٠٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٩ .

ب – الإطار المفاهيمي للدراسة : يتضمن :

١–التمكين السياسي للمرأة:

يشير مصطلح تمكين المرأة إلى تقوية النساء في المجتمعات وبالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصراً فعالاً ومؤثر في عملية صنع القرار، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة على أرض الواقع بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية من خلال المشاركة في نشاطات المنظمات السياسية والشعبية والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصالها لمواقع اتخاذ القرار في المجتمع، أو إلى مراكز صنع القرار ووضع السياسات ، وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياساً لتمكين المرأة وذلك اعتماداً على حصة النساء في مقاعد البرلمان[٤].

٢–المساواة:

المساواة تعني التمتع بجميع الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية دون التمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو المستوى الاجتماعي وقد دعى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى عدم التمييز بين البشر[٥]

٣–الكوتا النسائية:

يُعرف نظام الكوتا بشكل عام على انه تخصيص عدد من المقاعد أو الوظائف في هيئة مؤسسة، ويكون ذلك التخصيص لفئة معينة، بينما تُعرف الكوتا النسائية في الإنتخابات بأنها (إحدى التدابير الخاصة المؤقتة التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الهيئات المنتخبة، وهي عبارة عن سياسات عامة وإجراءات قانونية وتنظيمية تعتمدها الدول[٦] .

– تقسيم البحث:

يتناول هذا البحث في المبحث الاول منه الاطار النظري والمفاهيم الواردة فيه حول المشاركة التسائية في العملية السياسية في العراق وفي المبحث الثاني دور المرأة العراقية في العمل السياسي وفي المبحث الثالث اليات تفعيل دور المرأة العراقية في العملية السياسية .

المبحث الثاني : دور المرأة العراقية في المجال السياسي

اولاً مفهوم المرأة : –

جاءت تسمية المرأة في قواميس اللغة العربية من تأنيث كلمة (المرء) التي تعني الانسان، وهي مشتقة من الفعل مرا والتي تعني كمال الإنسانية [7] أما اصطلاحاً فهي كائن بشري لطيف يتمتع بمؤهلات وقدرات تتحد مع الرجل في أصل الخليقة لكنها تختلف عنه في البنية البيولوجية, فالبناء البيولوجي للمرأة اعطاها إمكانات وصفات مورفولوجية ووظيفي) تختلف عن الرجل لأن الإنسان الطبيعي يمتلك نوعين من الكروموسومات منها المزدوجة xx الأنثوية والكرموسومات الذكورية xy وهي تحمل صفة التسلط والهجوم على العكس من بويضة الانثى ولأن التركيب البدني للمرأة أثر في شخصيتها ونفسيتها ، فخلايا الأنثى سالبة هادئة عكس خلايا الرجل فهي متحركة نشطة ، وتشير الدراسات العلمية في علم النفس إلى أن لكل من الرجل والمرأة تكوينه العضوي الخاص به ، ولذا فمن الطبيعي أن تختلف الوظيفة الاجتماعية لكل منهما ، وهذا ما بينته الدراسات الاجتماعية التي عنيت بتحميل وتقسيم الادوار في المجتمع نتيجة الفوارق الاجتماعية التي تتغير بتغير البيئة الجغرافية عبر وحدتي المكان والزمان وبما يؤثر في النشاط البشري عموما . ففي بعض المجتمعات ولا سيما الريفية التقليدية منها نجدها تؤدي أدواراً تقليدية واعمالا شاقة لا يمارسها الا الرجل . فالمرأة عند الهنود الحمر تعمل مع الرجل بنفس الواجبات, فضلاً عن واجباتها المنزلية وتربية الأطفال .

يشير الواقع الحالي الى تركز عمل المرأة في المجتمعات التقليدية على المهن التي تتطلب جهدا غير مكلف كالخدمات الادارية والعلاجية وأقل مهارةً في الحقول الزراعية .على عكس نقيضتها في المجتمعات الغربية , اذ تتركز في صناعة الإلكترونيات بينما يعمل الرجل في الصناعات الثقيلة (المكائن والآلات.) [8] ويشمل هذا المفهوم :

١ – المرأة في المواثيق الدولية– :

تضمنت المواثيق الدولية حقوقا أساسية للمرأة فقد عقدت أول اتفاقية عام 1945 في سان فرانسيسكو لتعلن المساواة بين الجنسين في ١٦ مادة قانونية نادت بالقضاء على جميع اشكال الاتجار بالمرأة وضمنت حق التعليم والجنسية والرعاية الصحية والتصويت والانتخاب وأهمها حق العمل . وفي عام 1948 دعت الأمم المتحدة الى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1979عقدت اتفاقية سيداو نفذت عام 1981 تضمنت ثلاثين قراراً بأجماع171 دولة منيا 16

دولة عربية تصدرها العراق , اذ نصت المواد(١ و٢ و٣) القضاء على كافة أشكال التمييز والاستغلال ضد المرأة ومنحت المواد(٧ و ٨) الحق في الحصول على الجنسية والانتخاب والتصويت , فضلاً عن المادة (١٥) التي دعت الى المساواة أمام قانون الأحوال الشخصية .وفي النصف الأول من أيلول لعام 1995 عقد المؤتمر العالمي المعني بشؤون المرأة في بكيين عاصمة الصين الذي عقد العزم من أجل تحقيق المساواة والتنمية والسلم لجميع النساء وضمان حقوقها وكرامتها الانسانية وتعزيز سبل النهوض بأحوال المرأة وتمكينها في كافة الاصعدة . غير أن مؤتمر نيروبي (بيجين) بعد خمس سنوات من اقراره يمثل الانتقالة الواقعية للمرأة في ظل الظروف الصعبة ابان الانتقال والنزوح والحروب والعنف بجميع أشكاله, فضلاً عن اهتمامه بثلاث محاور رئيسة وهي حق المشاركة في صنع القرار وحق الشراكة في الأسرة والمجتمع , والحد من الفقر3 [9] .

٢ – المرأة في القانون العراقي – :

وضع قانون الأحوال الشخصية المرقم 88 لعام 1959 المعدل بعض القيود على تعدد الزوجات والطلاق العشوائي وحدد سن الزواج بعمر 18 سنة ، كما شرع دستور عام1972 المؤقت حقوقا للمرأة منها المساواة في الجنس والدين واللون امام القانون , وضمن قانون117 من العام نفسه حق التملك للمرأة وحماية الملكية الخاصة , ونالت المرأة في قانون 151 تشغيل المرأة اثناء ساعات النهار . ويعد قانون رقم 77 لعام 1983 المعدل تتويجا المرأة العراقية الذي ضمن حقها بالسكن بعد الطلاق من دون زوجها في الدار التي تسكنه معها اذا كانت مملوكة له أو على الأقل بعد الستة أشهر الأولى من الطلاق . وفي المجال السياسي اصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قانونا يضمن حقها في الترشيح لانتخاب المجلس الوطني . وتضمن دستور عام ٢٠٠٥ نصوصاً قانونية ضمنت حقوق المرأة في ثلاثين مادة قانونية , اذ نصت المادة 14 أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي . ومنحت المادة 15 حق الأمن والحرية لكل فرد , وتكفلت المادة 32 الفقرة أولا الضمان الاجتماعي للمرأة [١٠] .

٣– دور المرأة في المجتمع:

جاءت تسمية المجتمع في اللغة العربية من مصدر الفعل جمع على وزن مفتعل عكس الفعل فرق .ويعرف اصطلاحا بأنه مجموعة من السكان تعيش على رقعة جغرافية محددة

تجمعهم روابط وعلاقات مشتركة تعتمد على ثقافتهم وموروثهم الشعبي . وتمثل المرأة في المجتمع مصدر الاستقرار وبيت الود والرحمة والاستقرار العاطفي والاجتماعي للرجل من خلال قانون الزواج والاطمئنان العاطفي الذي ينتج عنه تكوين الأسرة وبث روح المحبة والوئام بينهم, فمن هنا تنطلق مهمة المرأة الانسانية والاجتماعية في بناء جيل ومجتمع سوي قادر على البناء والعطاء . يعد موضوع عمل المرأة من المواضيع التي جابهت خلافا بين المؤيدين والمعارضين فالمرأة الغربية استطاعت مقاومة التقاليد قبل العربية بقرن من الزمن وحصلت على جملة من الامتيازات الا أنها لاتزال تشعر بفارق بينها وبين الرجل .في حين أن المجتمع العربي انقسم الى ثلاث تيارات بين مؤيد ومعارض حول موضوع المرأة وهي كالآتي[١١] :

أ- التيار الأول التيار الكلاسيكي (التقليدي) الذي يري أن المرأة كائن ضعيف وأن وظيفتها تنحصر بالعلاقات الزوجية والانجاب ورعاية الأبناء , لكن مساحة هذا التيار تتغير عبر وحدتي المكان والزمان تبعا لتأثير البيئة الجغرافية والاجتماعية ولا سيما الريفية منها ، فضلاً عن المناطق الحضرية التي تمتد سلطة العشيرة داخل أزقتها السكنية .

ب- التيار الثاني يمثل المجتمع الحضري الذي ينادي بضرورة أن تشغل المرأة موقعا مرموقاً في بناء المجتمع ولاسيما أن النساء قد طالبن بتحسين واقعهن الاجتماعي والثقافي ، ونقلهن من حالة التخلف إلى حالة التقدم والازدهار.

ج- التيار الثالث يرى أن أية عملية تغير وتحديث لواقع المرأة في المجتمع يرتبط بتطور وتغير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي . اذ ان ضعف المرأة لا يعود إلى أسباب فطرية في طبيعتها وانما إلى واقعها الذي يفرضه المجتمع.

ولما كانت المرأة صمام أمان المجتمع وكيانه الحي في المجتمع العراقي فقد جرت محاولة لدفع واقع المرأة العراقية إلى الامام , وتعد السيدة أسماء الزهاوي من أوائل من بادر الى رفع مستوى المرأة الاجتماعي عندما قامت بتأسيس أول جمعية نسوية بقيادتها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمرأة ، أما أولً خطوة في توظيفها بأجر حكومي فقد كانت بعد افتتاح معهد تدريب المعملين عام 1923أذ بدأت المرأة في العمل المكتبي والخدمات التعميمية، فضلاً عن الحرف اليدوية داخل المنزل كالحياكة والخياطة البيتية التي مهدت الطريق للعمل خارج البيت ومنها المشاركة في العمل وصنع القرار ، اذ شغلت د .نزيهة جودت الدليمي عام1959 منصب وزير البلديات في حكومة عبد الكريم قاسم وهي أول وزيرة عراقية وعربية ادت دوراً فاعلا في الدفاع عن حقوق

المرأة ، ثم تولت بعدها د .سعاد خليل اسماعيل وزارة التعليم العالي ابان حكم احمد حسن البكر في سبعينيات القرن الماضي والتي تعد حقبة التقدم والازدهار الحضاري بعد أن بدأ التعليم الاختياري وصولا الى التعليم الالزامي عام , 1979 فضلاً عن حملة محو الامية التي شملت اكثر من 1,5 مليون امرأة فعلت فعلها في دفع عجلة التقدم والبناء الاجتماعي والاقتصادي الا أن مسيرة المرأة العراقية واجهت الكثير من العقبات لاسيما اثناء الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وحرب الخليج [١٢]

بعد عام ٢٠٠٣ حصل تغيير في النظام السياسي العراقي وشكلت حكومة العراق المؤقتة من ١٣ / تموز / ٢٠٠٣ إلى ١/حزيران / ٢٠٠٤ وكان عملها تحت أشراف هذه السلطة التي تقودها الولايات المتحدة. وأصبح نظام الحكم هو نظام نيابي (برلماني) ديمقراطي مؤكدا في الوقت نفسه على عدم جواز سن قوانين تتعارض مع مبادئ الديمقراطية إلا أن الأوضاع التي رافقت هذا النظام كانت أيضا عوامل ومعوقات أثرت على المشاركة السياسية للمرأة في العراق[١٣]

وحيث أن المنظمات غير الحكومية هي ذراع للحكومة الأمريكية ومن اجل تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية الأمريكية عليها أن تعرف نفسها وأن تعلن عن كونها منظمات تتلقى الدعم المادي من الولايات المتحدة أو ستقطع عنها المساعدة وأن هذه التحديات لها علاقة وثيقة بالمنظمات النسوية العراقية التي تم تأسيسها في الولايات المتحدة قبل الاحتلال أو في العراق بعد الاحتلال كمنظمات غير حكومية تعتمد في استمرارية وجودها على الدعم المالي والمعنوي الذي تتلقاه من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أما بشكل مباشر أو بواسطة ممثليها وأن هذه المنظمات لم تعترض ومن ضمنها المنظمات النسوية العراقية وكل من هذه المنظمات الإنسانية الديمقراطية غير الحكومية لم تعلن رفضها للسياسة الأمريكية ، كما صاغت برامجها ودساتيرها لتتماشى مع خطاب الإدارة الأمريكية وما تاله من احتلال مقيدة بالأموال والاعتبارات السياسية للدولة المانحة [١٤]

ثانياً – التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة:

يعرف التمكين السياسي بانه مشاركة المرأة في الحياة السياسية وانخراطها في العمل بصورة فاعلة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية دون اي تمييز ، اي مشاركتها مع الرجل على حد سواء في كل مراحل عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع البرامج والخطط وتنفيذها على كافة المستويات المحلية والوطنية . ومن هذا المنطلق اتجهت الدولة بعد

احداث عام ٢٠٠٣ نحو اشراك المرأة في العملية السياسة والانتخابية لأهمية دورها في بناء الدولة الحديثة وعلى الرغم من هذه التوجهات إلا ان مشاركة المرأة لا تزال تحدها التقاليد والأعراف المجتمعية المسيطرة على المجتمع العراقي، تتمثل أهداف محور التمكين السياسي في تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلى، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية وتهيئة النساء للنجاح في هذه المناصب اذ يعتمد مؤشر الامم المتحدة للتمكين السياسي بأن تشغل النساء (٣٥%) من مواقع صنع القرارات. وهناك عدة مؤشرات لقياس التمكين السياسي من بينها :

١- نسبة الإناث من أجمالي المشاركين في الانتخابات . ٢- نسبة تمثيل المرأة في البرلمان. ٣- نسبة تمثيل الإناث في المجالس المحلية حاليا. ٤- نسبة الإناث في الهيئات القضائية. ٥- نسبة الإناث في المناصب العامة . ٦- نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا [١٥] .

نلاحظ ان واقع المرأة العراقية ما زال في مستوى متدني من التمكين سواء ما جاءت به نتائج الدراسة الميدانية بصورة خاصة ووضع المرأة العراقية بصورة عامة على الرغم ما نصت عليه التشريعات والقوانين والدستور حسب ما جاء في المادة (14) من الدستور أن العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز من حيث الجنس استنادا الى المعايير الدولية لحقوق الانسان ونصت المادة (16) على أنه تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين ونصت المادة (20) على أن للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة وعلى الرغم من ذلك لا يزال دور المرأة ومشاركتها في صنع القرار دوراً محدوداً بالرغم من التدابير الايجابية مثل نظام الكوتا والتأكيد على مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. اذ بلغت نسبة مشاركة الاناث في الانتخابات (٣٣,٦%) ونسبة تمثيل المرأة في البرلمان العراقي (٢٥,٢%) في حين بلغت نسبة الإناث فى المناصب العامة (١٠,٢%) [١٦] ويتضمن التمكين السياسي :

١ - التمكين على مستوى المجتمع

أكدت الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة منذ عام 1966 حقها في التصويت في جميع الانتخابات وتقلد المناصب وبشكل متساوي مع الرجل، لكن رغم الجهود المضطردة لتطوير وضع المرأة في وطننا العربي، تظل هناك مجالات كثيرة تتعثر فيها هذه الجهود، أهمها المشاركة السياسية للمرأة(برنامج الأمم المتحدة،.) 2004 إن مفهوم التمكين يرتبط بمفهوم

تحقيق الذات واتخاذ القرارات الحرة وتعزيز القدرات عبر المشاركة الاقتصادية والسياسية التي تعد من أهم نواحي قياس التمكين .يقصد بالتمكين السياسي للمرأة جعلها ممتلكة للقدرة والإمكانيات لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، ويرتبط ارتباطا وثيقاً بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية عبر المشاركة الفعالة في أنشطة المنظمات السياسية والنقابات لمهنية، وإيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، ليس البرلمان فحسب بل المؤسسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية كافة إذا تفحصنا الدساتير العراقية بدءاً بالقانون الأساسي (١٩٢٥) وحتى الدستور الدائم الذي أقر عام 2005 نجدها جميعاً قد نصت على المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو القومية . إلا أنها جميعاً فيما عدا قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، لم تضع آلية لتفعيل هذه المساواة . وهي الآلية التي امتدت إلى الدستور الدائم عبر المادة (٤٧) رابعاً والتي نصت على أن (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب) واعتبرت هذه الكوتا Quota مكسباً للمرأة العراقية وخطوة مهمة في اتجاه حصولها على المشاركة الفعلية في جميع السلطات ودوائر صناعة القرار .وهو أمر تعزز بالمادة التي نصت »للمواطنين رجالا ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح ، وبفضل قانون الانتخابات فقد حصلت المرأة على الأرقام3 ،5 ، 8، 12 في القائمة الانتخابية وبهذا فإن القانون يمكن أن يؤمن لها نسبة تقترب من الثلث .حازت المرأة العراقية على٨ % من المقاعد البرلمانية عام 2001 ، وعينت أول امرأة لتكون قائمقام لمقاطعة كردية عام . 2003 وكان هناك ثلاث نساء من الأعضاء ال 25 في مجلس الحكم الانتقالي، وشغلت المرأة العراقية 13.2 % من المقاعد في مجلس النواب سنة 1990 وأصبحت 27.3 %عام 2008 ، لكن نسبتها في رئاسة اللجان داخل البرلمان بلغت ١٢.٥ % مقابل ٨٧.٥ % للرجال وكان هناك أربع وزارات من أصل 32 وزارة تتولاها النساء و 8 نساء بدرجة وكيل وزير و 86 بدرجة مدير عام، و 215 امرأة في منصب خبير أو معاون مدير عام و 33 في منصب مستشار أو مفتش عام، ومن جانب آخر فإن نسب تحقق انجاز الألفية كان حوالي ٣٨ % لتمثيل النساء في البرلمان للعام ذاته [١٧] .

٢ – قياس تمكين المرأة :

يمكن قياس تمكين المرأة من خلال مقياس تمكين المرأة (GEM) الذي يوضح مدى مشاركة النساء في دولة ما في المجالات السياسية والاقتصادية، ويتم حساب هذا المقياس عن طريق رصد حصة النساء من مقاعد البرلمان وحصتهن في المناصب التشريعية والمناصب الإدارية والرسمية العالية وأعداد النساء من أصحاب المهن والعمال الفنيين. كما يحسب المقياس اختلاف الدخل المستحق بين الجنسين والذي يعكس درجة الاستقلال الاقتصادي للمرأة، ثم يُصنف المقياس الدول بناءً على هذه المعلومات. هناك مقاييس أخرى تأخذ بعين الاعتبار أهمية المشاركة النسوية والمساواة ومن ضمنها: مؤشر المساواة بين الجنسين ومؤشر التنمية المتعلقة بالجنسين (GDI) .

أن ما أقره قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠ بأهمية مساهمة النساء في السلم والأمن وأهمية مشاركتها الكاملة في كافة مجالات الحياة منها السياسية والاجتماعية والقانونية ومن أهمها مساهمة المرأة بعملية صنع القرار وما يصب في عمل مجموعة (مجموعة قرار ١٣٢٥) هو العمل على وجود نساء في القيادات الحزبية وبنسبة لا تقل عن ٢٥ %.

إن نظام الكوتا الذي جاء في دستور العراق ٢٠٠٥ النافذ في المادة ٤٩ الفقرة الرابعة قد حدد نسبة ثابتة للتمثيل النسائي في مجلس النواب بما لا يقل عن ٢٥% حيث نصت على

– أن قانون الانتخابات (يستهدف تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب). لذلك تعتبر الكوتا عاملاً سياسياً مهماً في تحقيق مشاركة للنساء داخل العملية السياسية.

– قلة وجود العناصر النسوية الفاعلة ومحدودية الخبرة السياسية لعدد كبير من النساء المشاركات في العملية السياسية.

– هيمنة القيادات الحزبية والكتل السياسية على النساء بشكل خاص.

– عدم توفير مستلزمات تطوير وتأهيل العناصر النسوية ودعمها.

– نمطية وسائل الإعلام تجاه المرأة وحصر دورها بشكل غالب على قضايا المرأة والأسرة والطفل.

– تردي الأوضاع الأمنية بين فترة وأخرى.

– العادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الذكوري الذي اعتاد على وجود الرجال في مواقع صنع القرار.

– وجود المنافسة النسائية السلبية وعدم ثقة بعض النساء بأنفسهن.

– عدم امتلاك أغلب النساء الأموال والنفوذ لتشكيل الأحزاب أو تمويل حملاتهن الانتخابية.

– تأثير الخطاب الديني المتطرف على جانب كبير من المجتمع الذي يرفض تصدي النساء للعمل السياسي[١٨] .

٣– معوقات تمكين المرأة :

العديد من معوقات تمكين المرأة والمساواة تكمن في العادات الثقافية، والعديد من النساء يعانين من ضغوطات هذه العادات بينما اعتادت بعض النساء على معاملتهن كمخلوق أدنى منزلة من الرجل ، وحتى لو أدرك الرجال والمشرعين والمنظمات غير الحكومية منافع تمكين المرأة ومشاركتها لا يزال العديد من الناس يخشى عرقلة الوضع الراهن ويستمرون في سماحهم للعادات المجتمعية بالوقوف في وجه التطوير .

تُظهر الأبحاث أن الارتفاع في معدل استخدام الإنترنت نتج عنه ارتفاع في نسبة استغلال النساء، فنشر المعلومات الشخصية على المواقع يهدد السلامة الشخصية لبعض النساء، وفي عام ٢٠١٠ قالت منظمة (العمل لوقف الاستغلال الإلكتروني) أن ٧٣٪ من النساء يقعن ضحايا للاستغلال من خلال هذه المواقع ، وتتضمن أنواع الاستغلال على الإنترنت استخدامه لملاحقة وتعقب الأشخاص والتحرش بهم [١٩] .

يعد التحرش الجنسي على وجه الخصوص من أكبر المعوقات التي تواجه المرأة في مكان العمل وتوجد هذه الظاهرة في كل المجالات تقريبا ولكن تكثر ملاحظتها في مجالات الأعمال والتجارة والبنوك والموارد المالية والمبيعات والتسويق والضيافة والخدمة المدنية والتعليم والمحاضرات والتدريس، وبحسب منظمة العمل الدولية (ILO) فإن التحرش الجنسي صورة واضحة من صور التمييز الجنسي وتجلي للعلاقة غير المتساوية بين الرجل والمرأة، فضلاً عن ذلك تقرر اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة زيادة تدابير حماية المرأة من التعرض للتحرش الجنسي والعنف في أماكن العمل.

وفقًا لدراسة أجريت فإن ٥٤% [٢٠] من الأشخاص يتعرضون لشكل من أشكال التحرش الجنسي في العمل ٧٩ % من هؤلاء الضحايا هم من النساء و ٢١% منهم رجال، وتشير الدراسات إلى أن

المرأة تواجه معوقات في مكان العمل أكثر من تلك التي يواجهها الرجل، وتشمل المعوقات المتعلقة بالجنس التحرش الجنسي وممارسات التوظيف غير العادل والتدرج الوظيفي وعدم المساواة في الأجور حيث تتقاضى النساء أجرًا أقل من الرجال مع أنهن يؤدين العمل نفسه، وبالنظر إلى متوسط دخل الرجال والنساء الذين يعملون طوال السنة في وظيفة بدوام كامل فإن البيانات الحكومية في عام ٢٠١٤ تشير إلى حصول المرأة على ٠.٧٩ دولار مقابل كل دولار واحد يجنيه الرجل، وبحسب دراسة أجرتها مؤسسة الشراكة الوطنية للنساء والأطفال في عام ٢٠١٤ فإن متوسط دخل الأم العاملة يصل إلى ٠.٧١ دولار مقابل كل دولار يحصل عليه الأب.

وبينما يركز نقاش العامة في موضوع " فجوة الأجور " على مسألة حصول المرأة على أجر مساوٍ للأجر الذي يحصل عليه الرجل عند أدائهم للعمل ذاته، فإن الكثير من النساء يعانين مما يسمى بـ " غرامة الحمل " حيث أن المشكلة الرئيسة على حسب قول الخبراء هي أن احتمالية إنجاب طفل تدفع أصحاب العمل لجعل المرأة تغير قرارها بشأن الإنجاب ، وبناءً على ذلك تصبح المرأة في وضع يُحتم عليها اتخاذ قرار من بين اثنين؛ إما أن تستمر في كونها امرأة عاملة أو أن تنجب أطفالاً، وقد أثارت هذه المشكلة النقاش حول إجازة الأمومة في الولايات المتحدة.

بالرغم من المعاناة بسبب مشكلة تساوي الأجور في الولايات المتحدة إلا أن صناعة التقنية أحدثت تقدمًا في تشجيع تساوي الأجور بين الجنسين، وفي شهر مارس من عام ٢٠١٦ أصدر موقع مهنة التقنية (Dice) دراسة أجريت على أكثر من ١٦ ألف مهني في التقنية ووجدوا أنه ليس هناك فجوة بين الأجور عند مقارنة أجور المهنيين ذوو التعليم والخبرة والمنصب المتكافئ حيث أن هذه الفجوة لم تعد موجودة منذ ست سنوات، هذه الصناعة الجديدة تمهد الطريق للشركات الأخرى لفعل الأمر ذاته، ولكنها تعاني في الوقت نفسه من توظيف النساء في المناصب التنفيذية بسبب معوقات التحرش الجنسي والحمل التي سبق ذكرها، مثل هذه المعوقات تُصعب على للنساء الترقي في العمل أو الحصول على مكافآت عادلة على العمل الذي يقمن به

٤ – الطرق التي تساعد على تمكين المرأة :

تعد حقوق ملكية الأراضي طريقة هامة لتحقيق تمكين المرأة اقتصاديًا وإعطاء النساء الثقة التي يحتجن إليها لمعالجة قضية عدم المساواة بين الجنسين، وغالبًا ما تكون حقوق ملكية النساء للأراضي في الدول النامية مقيدة قانونيًا على أساس الجنس فقط . حصول النساء على حقوقهن

في الأراضي يمنحهن قوة للمفاوضة وبالتالي تكون لديهن القدرة على إثبات أنفسهن في مجالات عدة في الحياة سواءً في خارج المنزل أو داخله هناك طريقة أخرى لتحقيق تمكين المرأة وهي إعطاء النساء المسؤوليات التي عادةً ما تقع على عاتق الرجال. عندما يتحقق تمكين المرأة اقتصاديًا سوف ينظر لهن الاخرون كأعضاء في المجتمع على قدم المساواة، و بذلك تحقق المرأة احترام الذات وتتحلى بالثقة بالنفس عن طريق اسهاماتها لمجتمعها، لذا فإشراك النساء كجزء من المجتمع يترتب عليه الكثير من الاثار الإيجابية [٢١].

في دراسة أجرتها بينا أقاروال تم فيها إعطاء النساء دورًا في مجموعة تُعنى بحماية الغابات، لم تزد مشاركة النساء من كفاءة المجموعة فقط بل اكتسبن أيضًا ثقةً كبيرةً بالنفس وأصبح الاخرون بما فيهم الرجال يكنون لهن احترامًا أكبر، تعد مشاركة المرأة – والتي يمكن رؤيتها وتحقيقها بعدة طرائق من أكثر أشكال تمكين المرأة فائدة، حيث تلعب المشاركة السياسية وهي القدرة على التصويت والتعبير عن الرأي أو القدرة على الترشح للرئاسة مع توفر الفرصة العادلة للانتخاب دورًا كبيرًا في تمكين المرأة، ولكن المشاركة لا تقتصر على مجال السياسة فقط بل تتضمن أيضًا المشاركة في المنزل والمدرسة والقدرة على اتخاذ القرارات الشخصية وبالطبع فإن هذا النوع من المشاركات يجب تحقيقه قبل الانتقال إلى المشاركة السياسية الأكثر اتساعًا ((٢٢)) .

تتحقق المساواة بين الرجل والمرأة بشكل أكبر عندما تمتلك المرأة القدرة على فعل ما تريده لذا يُعتقد بأن إعطاء القروض الصغيرة وسيلة من وسائل تحقيق تمكين المرأة، فقد أصبحت الحكومات والمنظمات والأفراد يولون اهتمامًا كبيرًا لهذا النوع من التمويل حيث يأملون بأن إعطاء القروض سيسمح للنساء بأداء وظائفهن في الأعمال والمجتمع والذي بدوره يمكنهن من تحقيق الكثير في مجتمعاتهن .

أحد الأهداف الأساسية التي أنشأ من أجلها تمويل المشاريع الصغيرة هو تمكين المرأة حيث تعطى القروض ذات معدل الفائدة المنخفض للنساء في المجتمعات النامية لكي يستطعن بدأ مشاريع صغيرة تساعدهن في إعالة عائلاتهن ، وعلى الرغم من ذلك فإن نجاح وكفاءة القروض الصغيرة موضوع جدلي ودائمًا ما يتم نقاشه [٢٣] .

كان للاستخدام المتنامي للشبكة العنكبوتية في أواخر القرن العشرين دورًا في السماح للنساء بتمكين أنفسهن من خلال استخدامهن للإنترنت بطرق مختلفة، ومع ظهور الشبكة العنكبوتية

العالمية بدأت النساء باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر للتعبير عن مطالبهن، ومن خلال هذا النهج الجديد الذي اتخذته النساء أصبح بإمكانهن تمكين أنفسهن من خلال تنظيم الحملات والتعبير عن آرائهن فيما يخص تساوي الحقوق بين الرجل والمرأة دون أن يشعرن أنهن مضطهدات من أعضاء المجتمع ، فعلى سبيل المثال أطلقت ١٠٠ امرأة مهتمة بقضايا المرأة حملة على الإنترنت في ٢٩ مارس ٢٠١٣ أُجبر على أساسها موقع فيسبوك والذي يعتبر أهم مواقع التواصل الاجتماعي على إغلاق صفحات عدة كانت تنشر الكراهية ضد النساء .

وفي السنوات الأخيرة أصبح التدوين أيضًا أداة هامة للتمكين التعليمي للمرأة، فوفقًا لدراسة أجرتها جامعة كاليفورنيا في مدينة لوس أنجلوس اتضح أن المرضى الذين يقرأون ويكتبون عن المرض الذي يعانون منه يكونون غالبًا أكثر سعادة وثقافة من غيرهم من المرضى، وذلك لأن قراءة تجارب الاخرين تساعد المرضى على تثقيف أنفسهم بشكل أفضل وتمكنهم من تطبيق الاستراتيجيات التي يقترحها المدونون الاخرون. في الوقت الحاضر أصبح بإمكان النساء الدراسة من منازلهن وذلك بسبب سهولة الوصول للتعلم الإلكتروني وقلة تكلفته، والتمكين التعليمي للمرأة من خلال التقنيات الجديدة كالتعلم الإلكتروني يكسبها أيضًا مهارات جديدة تساعدها في العالم المتقدم اليوم والمتسم بالعولمة [٢٤].

– ضرورة تضمين قانون الأحزاب مادة إضافية لضمان حصة المرأة (كوتا) في قيادات الأحزاب لا تقل عن ٢٥% على أقل تقدير و تهيئة القاعدة لزيادة هذه النسبة بما يضمن دور أكبر للمرأة في العمل السياسي.

– إلزام الأحزاب من خلال برامجها السياسية ومناهجها التنظيمية على تطوير وتمكين كوادرها النسوية.

– ضرورة التأكيد على مشاركة المرأة السياسية وإعطاءها مكانة لائقة ومتقدمة في العمل الحزبي القيادي.

– التنسيق مع المنظمات النسوية الفاعلة لتنفيذ حملات مدافعة فعلية.

– يجب أن تأخذ منظمات المجتمع المدني النسوية على عاتقها برامج التدريب والتطوير للنساء العاملات في المجال السياسي و توعية المجتمع بأهمية دور النساء في العمل السياسي مع

التركيز على بناء تجمعات نسوية ناشطة وفاعلة تدفع باتجاه انتخاب النساء الكفواءات خلال فترة الانتخابات.

– تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام.

– تشريع قانون معتدل للحد من جرائم المعلوماتية.

– توفير بيئة آمنة وضامنة لعمل النساء في المعترك السياسي [٢٥] .

ثالثاً – منظمات المجتمع المدني :

المجتمع المدني هو مصطلح يشير إلى كافة الأنشطة التطوعيّة التي تنظّم من قبل مجموعةٍ من الأشخاص، حول قيمٍ وأهداف ومصالح مشتركة ، وتتضمن هذه الأنشطة جميع الغايات التي ينخرط بها المجتمع المدني لتقديم الخدمات في عمليّة التأثير على السياسة العامة ، أو لدعم التعليم المستقل والمجتمع المدني مجموعة واسعة من المنظمات غير الربحيّة والمنظمات غير الحكوميّة، والتي تنهض بعبء وثقل التعبير عن قيم واهتمامات الأعضاء الآخرين، وله وجودٌ كبير في الحياة العامة، حيث إنّ تلك الأعباء تستند إلى عددٍ من الاعتبارات الثقافيّة، أو السياسيّة، أو الأخلاقيّة، أو الدينيّة، أو الخيريّة. منظمات المجتمع المدني منظمات المجتمع المدني هي عبارة عن جمعيّات يقوم بإنشائها عددٌ من الأشخاص، وتقوم هذه الجمعيّات على نصرة قضيّة مشتركة، وتشتمل هذه المنظمات غير الحكوميّة، والنقابات العماليّة، والمنظمات الدينيّة والخيريّة، والنقابات المهنيّة، وجميع مؤسسات العمل الخيري، وجماعاتٌ من السكان الأصليين[26] . على الرغم من تنوع كافة منظمات المجتمع المدني، إلا أنها تتميز بأنها تشترك في استقلالها عن القطاعين الحكومي والخاص من حيث المبدأ على الأقل، وهذه الميزة تسمح لهذه المنظمات بالعمل على الأرض وتقوم بدورٍ غاية في الأهميّة في ظل أي نظامٍ ديمقراطي. مصداقيّة المجتمع المدني يتم غالباً استخدام مفهوم المجتمع المدني كوصفٍ لتقييم التوازن بين السلطة في الدولة من جهة، وبين التجمعات الخاصة والهيئات من جهةٍ أخرى، وعلى سبيل المثال فإن مبدأ الشموليّة يقوم على إلغاء هذا المجتمع المدني، وبالتالي نمو الأندية، والتجمعات الخاصة، والنقابات العماليّة المستقلة، وجماعات الضغط في عددٍ من المجتمعات الشيوعيّة، بعد انهيار نظام الحكم فيها، ويتم وصف حدوث مثل هذا النمو على أنه عودة المجتمع المدني. على الرغم من هذا فإن مفهوم المجتمع المدني يرتبط غالباً بعددٍ من الدلالات الأيدلوجيّة والمعياريّة. وفقاً للرؤية التقليديّة الليبراليّة، فإن المجتمع المدني يتسم بالحريّة الشخصيّة، وحرية الاختيار

بالإضافة للمسؤوليّة الفردية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان، وإرادة العطاء لهذا المجتمع، بكل ما لدى هذا الفرد من إمكانيات معرفيّة أو ماديّة. هذا يعني بأن المجتمع المدني يتيح المجال لجميع الأفراد للقيام بمساعدة الآخرين وتشكيل مصائرهم بأنفسهم، وهذا الأمر يفسر أهميّة وجود مجتمع مدني يتسم بالقوّة والحيويّة وذلك عن طريق تأسيس عددٍ من المنتديات، والجمعيات التطوعيّة، والخيريّة كشكلٍ أساسي للديمقراطيّة الليبراليّة. أما الاستخدام الهيجلي (نسبة إلى هيجل الفيلسوف الألماني المعروف) لمفهوم المجتمع المدني فإنه يظهر النقيض، وذلك من خلال وضعه أنانيّة المجتمع المدني القائمة في الأساس على مواجهة الإيثار الذي يتعزز شكله ضمن إطار كل من الدولةِ والأسرة، وذلك من خلال تعزيز النظرة الطبقيّة في المجتمع. من ناحيةٍ أخرى فإن الشيوعيين والماركسيين يقومون عادةً بإلقاء نظرةٍ سلبيّة على المجتمع المدني، وذلك عن طريق ربطهم لهذا المجتمع بالهيكل الطبقي غير المتكافئ بالإضافة للمظالم الاجتماعيّة، ومن هنا يقومون بالتبرير لأسباب التخلص من الهيكل القائم للمجتمع المدني كافة، أو العمل على تقليصه عن طريق التوسع في دور الدولة التنظيمي وقوّتها [27].

اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق يوم الخميس ١ ابريل ان عدد النساء اللاتي فزن بمقاعد البرلمان الجديد بلغ ٨٢ امرأة من اصل ١٨١٥ امرأة رشحت للانتخابات التي جرت في السابع من مارس الماضي. إن ٢١ مرشحة حصلت على الاصوات اللازمة للوصول إلى العتبة الانتخابية دون الاستعانة بما يعرف بالكوتا النسائية واشارت الحسيني الى أن ٦١ امرأة اخرى حصلت على مقاعد في مجلس النواب بموجب الكوتا النسائية وكان اعلى رقم في عدد الاصوات هو ما حققته النائبة مها الدوري من التيار الصدري والمرشحة عن بغداد وحصلت على ٣١٩٤٧ صوتا، فيما كان اقل عدد من الاصوات هو ٦٥٠ صوتا للنائبة ميسون الدملوجي، التي حصلت على مقعدها بموجب كوتة النساء. وينص الدستور العراقي على الا تقل نسبة تمثيل النساء في البرلمان عن ٢٥ % من عدد مقاعد البرلمان التي تبلغ ٣٢٥ مقعداً [٢٨] .

المبحث الثالث : اليات النهوض بواقع المرأة في العراق :

قامت منظمة تموز للتنمية الاجتماعية لقاء بتاريخ ٢٠١٩ /٩/١٢ في مقر منظمة تموز للتنمية الاجتماعية جلسة حوارية بحضور عدد من ناشطات المنظمات المجتمع المدني وناشطات في مسار كهرمانة مع البروفيسورة هيرتا دويبلر غميلين الناشطة السياسية ووزيرة العدل الألمانية السابقة ومسؤولي مكتب فريدريش ايبرت في العراق والأردن والهدف من هذا اللقاء التعرف عن واقع المرأة العراقية وبحث الحلول والمساهمة بالنهوض بالمرأة في العراق وبدء اللقاء بالترحيب والتعريف بالحضور وعن مناقشة أهم قضايا المرأة وتم الذكر من قبل ناشطات المجتمع المدني /وناشطات مسار كهرمانة أهم المطالب للنهوض بواقع المرأة في العراق تتلخص مايلي:

- الضغط على تشريع قانون قضايا العنف ضد المرأة.
- قانون مكافحة العنف الأسري .
- اهمية مشاركة المرأة السياسية.
- تشريع قانون للحد من ظاهرة العنف الجنسي /وتقديم الدعم النفسي للناجيات .
- العمل على بناء قدرات الشابات .
- تشريع قانون للحد من ظاهرة التحرش .

ولكن هنالك صراع مستمر في عدم توفر الأمن والاستقرار وعدم المساواة والتمييز والعنف ضد المرأة والتهديدات التي تواجه المرأة وفي نهاية اللقاء قدمت البروفيسورة هيرتا دويبلر غميلين الناشطة السياسية ووزيرة العدل الألمانية السابقة الشكر والتقدير الى منظمة تموز للتنمية الاجتماعية والى ناشطات منظمات المجتمع المدني وناشطات مسار كهرمانة .

نظمت دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء الاجتماع الثاني للجنة الدائمة العليا للنهوض بواقع المرأة العراقية برئاسة امينة بغداد د. ذكرى علوش.

واكدت علوش خلال افتتاحها لجدول اعمال الاجتماع الذي عقد في موتيل الزوراء ببغداد على أهمية توحيد جهود المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية والاممية لتعزيز التمكين الايجابي لصالح النساء وتمكينهن في إطار عمل اللجنة الدائمة، فضلاً عن إعادة تفعيل القوانين المعطلة في مجلس النواب.

من جانبها قدمت مدير عام دائرة تمكين المرأة ابتسام عزيز ورقة عمل بشأن تشكيل الفريق الوطني عالي المستوى لتنفيذ أولويات البيان المشترك، ومتابعة تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي

رقم (١٣٢٥) مع الجهات ذات العلاقة. فضلاً عن عرض التوقيع على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وناقش الاجتماع ايضاً اعداد مسودة بيان بشأن العنف الجنسي ودعم السياسات والخدمات اثناء النزاعات المسلحة، فضلاً عن رعاية النساء الناجيات من الاغتصاب وتعويض المغتصبات وإمكانية إعادة دمجهم بالمجتمع، ومراجعة التزامات العراق الدولية تجاه قضايا المرأة مع الجهات الوطنية ذات العلاقة [٢٩] .

وخرج الاجتماع بجملة من التوصيات أهمها، الاحتفاء باليوم العالمي للقضاء على العنف الجنسي في ١٩/حزيران من العام الجاري وقيام دائرة تمكين المرأة بأعداد عرض موجز عن تقرير سيداو الذي سيتم طرحه في شباط القادم، وانشاء قاعدة بيانات لحصر اعداد النساء المختطفات.

يشار الى ان اللجنة الدائمة العليا للنهوض بواقع المرأة العراقية المشكلة بموجب الامر الديواني رقم (٣١) لسنة ٢٠١٧، تضم في عضويتها ممثلين عن رئاسة الجمهورية ومجلس القضاء الاعلى ووزارات (التربية والعدل والعمل والشؤون الاجتماعية والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والبيئة والداخلية)، وشخصيات اجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.

بعد 2003 ، كانت الحركة النسوية سباقة إلى فرض وجودها في الساحة السياسية[٣٠] ، من خلال عقد المؤتمرات وحملات المدافعة والتوعية. فقد عقد أول اجتماع لنساء العراق يوم ٢٩ أيار ٢٠٠٣ ، ثم تتالت مؤتمرات عديدة بعد ذلك. وقد طرحت المنظمات النسوية رؤيتها بأن نجاح عملية التحولات السياسية والديمقراطية في العراق القائمة على أساس احترام حقوق الانسان والمساواة ، رهن بمدى مشاركة المرأة في السلطة السياسية وفي الحياة العامة ، وإزالة كل أشكال التمييز ضدها ، آخذين بنظر الاعتبار الدور التاريخي العريق لنضال المرأة العراقية في الحركة السياسية الاجتماعية ، وتضحياتها المشهودة في سبيل الاستقلال الوطني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتوالت الاجتماعات التي اسهمت بتشكيل شبكة النساء العراقيات ، كتجمع للعديد من منظمات المجتمع المدني.، التي تبنت مطلب تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ١٠% في المجلس الانتقالي الوطني ومجالس المحافظات ، وقد واجه الحراك النسوي معارضة وجدالً واسعاً لمطالبته بالكوتا وكذلك في اللجان الخاصة بالدستور وفي تنظيم عملية الانتخابات .، بحجة ان ذلك يتعارض مع مبدأ المساواة التي تنادي به المنظمات النسوية. وبعد حملات الضغط والمدافعة التي قامت بها المنظمات النسوية على اللجنة الدستورية ، ومساندة بعض الشخصيات السياسية

الداعمة لقضية المرأة ، تم تثبيت الكوتا كمادة دستورية فحدد دستور ٢٠٠٥ تمثيل نسبي للمرأة بما لايقل عن (٢٥%) في مجلس النواب ضمن المادة (٤٩ – رابعاً) ، كما نصت المادة (٢٠) منه حق المواطنين ، رجالاً ونساً ء، المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية ، بما فيها حق التصويت في إطار برنامج التمكين السياسي للمرأة فأن آليات للتمكين السياسي للمرأة ينبغي أن تتبعه خطط واستراتيجيات منهجية دقيقة تحتاج الكثير من الوقت والجهد والجلوس مع ذوي الرأي والمشورة من المختصين والمعنيين وعندما توضع الأهداف الكبيرة أمامنا، الآليات العملية المقترحة، التي توصل المرأة إلى حق المشاركة في اتخاذ القرار في العصر الحديث منها[31]:

١– في المجتمعات التي تسود فيها فلسفة العنف والتسلط، في الخارج بالهيمنة والحروب، وفي الداخل بالقمع الظاهر والمستتر، بدءاً بأشكاله المتطرفة كـ(الديكتاتورية) والفتن بسبب غياب العدالة الاجتماعية لجماهير الناس، وحتى أشكاله الأرقى حيث تمارس النخب الاستغلال في ظل حريات مشوهة، تُطلق أيدي الناس فيها حسب علو مراتبهم في هرم النفوذ الاقتصادي السياسي الاجتماعي، وتقل كلما دنت واقتربت من قاعدة الهرم، تصبح القوة هي مصدر القرار ويتقلص دور المرأة. إن منطقتنا المبتلاة بأنظمة ليس لها صفة ديموقراطية تحتل مرتبة متقدمة في سلم المجتمعات التي تمارس العنف ويمارس عليها. ومن البديهي أنه لا يمكن لمجتمع أن يعطي حرية اتخاذ القرار للمرأة بينما لا يملك عامة الرجال مثل هذه الحرية. وخصوصاً حين تكون البنى في مثل هذا المجتمع غير متطورة، وغير مستعدة أن تتواكب مع التطور بسبب الأفكار الاجتماعية السائدة. فالشرط الأولي لتحرير الرجل والمرأة أن تكون المجتمعات ديموقراطية. وهذا يعتمد على كفاح مشترك لرجال ونساء مجتمعاتنا لتشكيل جماعات ضغط تعمل لصالح الديموقراطية[32] .

وعلى المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها، كذلك على الدول الديموقراطية التي سبقتنا في هذا المجال أن تساند هذا الاتجاه الذي يعمل في سبيل إرساء أسس الديموقراطية في منطقتنا .

لا بد أن تشريع القوانين الديموقراطية وبناء المؤسسات الديموقراطية لا يكفيان لجعل المجتمع إنسانياً توازن فيه مصالح وحاجات مختلف فئاته ومن ضمنها نساؤه. وكما أشرنا يبقى الارتقاء بالضوابط الضميرية الذاتية، والارتفاع بمستوى وعي الأفراد والجماعات، الضامن لحسن تطبيق القوانين، والانتفاع بالمؤسسات الديموقراطية بما يعود بالخير على الناس كافة.

٢- تستمد كثير من الموروثات الاجتماعية التي تكرس للانتقاص من المرأة بقاءها من خلال العقل الذكوري الجمعي الذي سخر كل شيء لينصب نفسه سيداً ويجعل من شقيقته كائناً من الدرجة الثانية واستغل فترة الركود الحضاري الذي طال الأمة الإسلامية في عصور الانحطاط ليروج لرؤى وتفسيرات اجتزأت الدين اجتزاءً وأخذت الكثير من العادات والتقاليد قداستها من ذلك الاجتزاء وتلك التفسيرات ولهذا يصبح من المهم إعادة تشكيل الوعي الديني بإعادة قراءة النصوص المقدسة ظنية الدلالة قراءة تتفق والمقاصد الكلية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية (حرية، عدل، مساواة وتكافل اجتماعي) وذلك من خلال[33] :

أ-دعم الخطاب الديني الوسطي الذي يواكب العصر ويحقق أهم ما يميز هذا الدين بصلاحيته لكل زمان ومكان من خلال نشر أطروحاته وتبنيها وتشجيع الدراسات والبحوث والاجتهادات العصرية التي تتناغم مع النصوص الشرعية.

ب- تقديم برامج توعوية تدريبية للفئات التي تقوم بصياغة وتشكيل الوعي الديني في مجال حقوق الإنسان والمرأة من منظور إسلامي خاصة خطباء المساجد والوعاظ والواعظات والقضاة وخريجي المهد العالي للقضاء ومدرسي مادة التربية الإسلامية في المدارس الثانوية للبنين والبنات.

جـ- تقديم حلقات توعية لنشطاء وناشطات حقوق الإنسان في منهجية قراءة النصوص الشرعية وتزويدهم بثقافة دينية يمكنها أن تشكل حلقة وصل بينهم وبين الناس فيخاطبونهم بلغتهم وبالأشياء التي يؤمنون بها.. ذلك أن كل دعوة أو خطاب تغفل ثقافة هذه الأمة ومعتقداتها غالبا ما تبوء بالفشل ولا تحقق النتائج المرجوة خاصة والإسلام في جوهره جاء ليزيل الظلم والعدوان واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان وساوى بين الناس بغض النظر عن لونهم وقوميتهم أو ثرائهم ونفوذهم أو تمايزهم بين ذكر أو أنثى ويؤكد على تساويهم المبدئي أمام الله وبالتالي بداهة تساويهم أمام القوانين وتكافؤ فرصهم[34].

إن اعتزاز نشطاء حقوق الإنسان بمثل هذه القيم يجعلهم أهلاً لثقة المجتمع ويصنع منهم دعاة وقادة تغيير حقيقيين ويمكن بعد ذلك أن يقدموا الدراسات المقارنة بين الرؤية الإسلامية والمواثيق الدولية المتعلقة بالمرأة من موقف الداعية الواعي بثقافته المنفتح على الآخر لا موقف المنبهر المقلد!

٣- عمل بحوث وقراءات نقدية في المناهج الدراسية خاصة منهجي التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ لجميع المراحل وتقديم مقترحات تعديلها بما يتوافق وثقافة حقوق الإنسان والمرأة والطفل وكذلك إنجاز دراسات اجتماعية بالأعراف والعادات والتقاليد التي تخالف الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية وإمداد صناع الرأي في المجتمع بها واقتراح خطط سنوية لهم في كيفية إدراج نتائج هذه الدراسات في الخطب والمحاضرات الدينية والمقالات والتحقيقات الصحفية والبرامج التلفزيونية والقضايا الخاصة بالنساء والمنظورة في المحاكم.

٤- أن يسهم الإعلام المحلي والدولي في تكريس النظرة التقليدية للمرأة كونها مجرد جسد سواء في الإعلانات التي تبدأ من المنظفات المنزلية وحتى إعلانات ماكينات الحلاقة والأغذية وانتهاء بظاهرة (الفيديو كليب) والتي تهين صورة المرأة كل لحظة بما تبثه للمرأة وإذا كان من الصعب أن نطالب بإلغاء مثل هذه المظاهر في عصر الفضائيات التجارية التي تهتم بالربح أكثر من مراعاة قيم المجتمع وحقوق الإنسان فإن الإعلام المحلي إزاء هذا العجز في مواجهة هذه الظواهر ينبغي حتى من باب الرأي والرأي الآخر أن تكون صورة المرأة المثقفة الشريك الهام في التنمية حاضرة وبقوة ليكون هناك نوع من التوازن فلا تظل صورة المرأة الجسد تزكم أعيننا ليل نهار وتغيب الصورة الأكثر إنسانية ورقيّاً وروعة وعظمة.

٥- إن التنسيق بين عمل المرأة المنتجة وبين دورها في الإنجاب ورعاية الأطفال هو أمر في غاية الأهمية إذا أردنا الحديث بجدية عن مشاركة المرأة باتخاذ القرار وهنا يأتي دور المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في[35] :

أ- نشر ثقافة النوع الاجتماعي وإعادة توزيع الأدوار بموضوعية وبقراءة الواقع قراءة متوازنة وغير متطرفة فالحديث عن توزيع الأدوار يصبح غير مجدٍ عندما نتحدث عنه في حالة كتلك التي يعمل فيها الرجل خارج البيت ليل نهار والمرأة غير عاملة وليس لديها أي اهتمامات خارج المنزل فمن غير المعقول أن نطالب الرجل عندما يعود إلى البيت أن يدخل المطبخ فوراً لمساعدة زوجته لكنه يصبح منطقياً من الناحية الاجتماعية، حينما تكون المرأة عاملة مثلها مثل الرجل ويكون من السهل طرح فكرة تقاسم المهام والأدوار والمسؤوليات داخل المنزل بالتساوي.

ب- توفير حضانات على مستوى لائق من الرعاية دون أن يحرم الأطفال من الخصوصية التربوية للبيت وتحتفظ الأسرة بالدور الرئيس في هذه العملية لنمكن المرأة من المشاركة الفاعلة دون أن تكون هناك ضغوط نفسية والشعور بالتقصير تجاه الأطفال.

٦- إن الجهل بالتشريعات والقوانين يعيق الفرد عن ممارسة حقوقه ولا شك أن التعريف بالتشريعات والقوانين ووضعها في متناول المرأة والرأي العام يلعب دوراً هاماً ليس فقط في جعل مشاركة المرأة في السياسة واتخاذ القرار أمراً واقعاً بل في اتخاذ القرار الصحيح أيضاً وفي هذا الجانب يمكن:

أ- اقتراح برنامج تدريبي لطلاب كليات الحقوق والشريعة والقانون في الجامعات اليمنية يقابل مشروع تخرج حيث يصبح مطلوباً من كل طالب أن يقوم بنشاط في التوعية بالحقوق الموجودة في القوانين للمواطنين من الرجال والنساء على حد سواء (مدارس، جامعات، دوائر حكومية، مساجد...).

ب- إصدار سلسلة سؤال وجواب فيما يتعلق بالحقوق الانتخابية للمرأة وتوزيعها في أماكن التجمعات خاصة في المواسم الانتخابية.

ت-مطالبة اللجنة العليا للانتخابات بالمساواة في الخطاب التوعوي بالانتخابات في أجهزة الإعلام بين الرجل والمرأة فكما تؤكد على أخي الناخب أختي الناخبة ينبغي أن تؤكد بالقدر نفسه على أخي المرشح أختي المرشحة وإعطاء مساحة مناسبة أثناء عرض البرامج الانتخابية للأحزاب للمرشحات المستقلات.

ث- تفعيل المواد والقوانين والاتفاقيات التي صادقت عليها الدولة وتتعلق بالمرأة ونقلها إلى حيز التطبيق ليتزامن تغيير الوعي مع القرار السياسي الفعلي ونخرج حينها من إشكالية الحصان والعربة ومن أين نبدأ التغيير من السلطة أم من القاعدة الاجتماعية.

٧- إن خوض غمار المشاركة السياسية ودخول الانتخابات يتطلب من المرأة الكثير من التضحيات ذلك أن دخولها سيهدد بالتأكيد مصالح المجتمع الذكوري والذي ما زال متأثراً بالنظرة

التقليدية للمرأة مما يجعلها أمام خصوم حقيقيين.. المجتمع وعاداته وتقاليده والسلطة والأحزاب والمتنفذين والمرشحين من الذكور وحتى رجل الشارع العادي.

إن المرأة تدخل المعترك السياسي وهي بحاجة لدعم نفسي واجتماعي كبير يجعلها تواجه الضغوط الاجتماعية المختلفة ابتداءً من خوفها على أسرتها والتي قد تتعرض للمضايقات والشائعات بسبب ترشيحها وانتهاءً بسمعتها إن اتصف خصومها بالقذارة فأسهل شيء في هذا المجتمع أن تلوث سمعة امرأة بدم بارد[36] .

Abstract

Political Empowerment of Women in Iraq

Keywords: Empowerment, Women, Political Inst.

Talal Mnehil Kareem (Ph.D.)
University of Diyala
College of Education for Humanities
Department of Geography

This research aims to discuss the topic of political empowerment of women in Iraq and sheds light on the reality of the presence of Iraqi women in the political field through the entrance of empowerment, which is one of the branches of human development, forming a phenomenon that overlaps on material and human efforts in all its social, political, and cultural details, and that development is achieved byVarious tools and devices by the state to serve the people and to the people, and development by people means investing the capacity of human beings, whether in education, health or various skills and development for people, which in its sense indicates the efficiency of distribution of the fruits of economic growth achieved by widespread distribution. Therefore, human development is a process that leads to widespread choices among people by putting human beings in the heart of the development process and making them its goal and theme. As it calls for the protection of human choices for future generations and present generations. These options include long life, health, knowledge acquisition, and access to the necessary resources to enjoy a suitable standard living as human development aims to raise the life expectancy of living and this requires the advancement of the health aspect and to raise the level of knowledge. The research showed that the political participation rate of women in Iraq reached (25 %) of the total number of members of the Iraqi Parliament in its current session

الهوامش :

١ – وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة، ألاردن، ٢٠١١، ص١٦٠.

٤– طيف مكي عبد الخالق، السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ،رسالة ماجستير العلوم السياسية، جامعة النهرين، (غير منشورة) ٢٠١٣ ،ص.١٨٦

٣-- شذى سالم دلي ، تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلس ٧ ،العدد ٢ ، كلية الادارة والاقتصاد ،الادارة والاقتصاد ،٢٠١٢،ص ١٠٢
٤- العموش .مريم محمد عثمان ،انعكاس التمكين القانوني للمرأة الاردنية على مشاركتها السياسية ،المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ،العدد ٨ ،الاردن ،٢٠١٦،ص ٧٦
٥- سهام مطشر الكعبي ،برنامج التمكين النفسي للمرأة القيادية في الدولة العراقية ، مجلة الدنانير ،العدد ١٣ ،مركز دراسات المرأة ،مركز دراسات المرأة ،جامعة بغداد ،٢٠١٨،ص.٣٨٢
٦- منال طلعت محمود ، دراسات وتطبيقات ميدانية في مجالات الخدمة الاجتماعية ،ط، دار الكتب والوثائق القومية ،مصر ،٢٠١٤،ص١١٣
٧- عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، دار احياء التراث العربي للنشر ، ص١٥ .
٨ – حسين عبد الله الترابي ، المرأة بين الاصول والتقاليد ، مركز دراسات المرأة ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ ، ص١١ .
٩- ابراهيم جاسم فاروق ، المركز القانوني للمراة ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٨٧ . ص٣٥ .
١٠- نواف كنعان ، حقوق الانسان في الاسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية ، ط١ ، مكتبة الجامعة ، الشارقة ، ٢٠٠٨ . ص١٥٣ .
١١-كريم محمد حمزة وفهمية المشهداني ، المرأة العراقية جدلية التمكين والتكوين ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٦٤ .
١٢- فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية بيروت، ، ٢٠٠٧ ،ص 16.
١٣ – جيمي بول و سيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية، ترجمة مجد الشرع، بيروت، ٢٠٠٧ ،ص٢٩.
١٤ – المركز الوطني لحقوق الانسان، تقرير عن واقع المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ،صادر عن وزارة حقوق الإنسان، ٢٠١٣ ،ص.٦
١٥ – مصطفى الناجي ، التمكين السياسي للمرأة ، مفاهيم ومعوقات ومزايا ،مجلس النواب ، ٢٠١٩.ص.٢
١٦ –هيفاء زنكنة، مدينة الأرامل المرأة العراقية في مسيرة التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨ ،ص٤٥.
١٧ – المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير عن واقع المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ،صادر عن وزارة حقوق االنسان، ٢٠١٣ ،ص٦.
١٨ – جمهورية العراق ، مجلس النواب ، الدستور العراقي ، دائرة البحوث ، ص٣ – ٤ .
١٩- عبد الجبار احمد عبدالله وشدى محمد مثنى، السلوك السياسي للمرأة العراقية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٢ كانون الثاني/حزيران، ٢٠١١ ،ص ٦١ -٦٠ .

٢٠- هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ،رسالة ماجستير العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ ،ص ١٠١.

٢٠ - بشرى نواف الصرايرة التمكين والدقة المالية للمرأة العاملة وعلاقتها في العنف الاسري ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الاردن ٢٠١٩ص٤١ .

٢١- المصدر نفسه ، ص٤٢ .

٢٢- هالة منصور عبد الرحمن محمد ،التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الاحزاب السياسية ،(تحليل سوسيولوجي) ، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بينها ،العدد ٤٥ ،٢٠١٨ ،ص ٤٢٢.

٢٣- فيروز فايز احمد ، أثر برامج التمكين على تقدم المرأة وظيفيا في القطاع العام في الاردن ، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا ،الجامعة الاردنية ،٢٠١٣،ص،٢٧.

٢٤- فاطمة حافظ ،تمكين المرأة الخليجية جعل الداخل والخارج ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ،٢٠٠٨،ص١١_١٢

٢٥- بشرى نواف الصرايرة التمكين والدقة المالية للمرأة العاملة وعلاقتها في العنف الاسري ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الاردن ٢٠١٩ص٤١ .

٢٦- تقرير على الانترنيت على لرابط الرابط : ٣٧٨٨٠https://ar.qantara.de/node

٢٧- مسعود ظاهر، الأداء البرلماني للنائبات العربيات، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد ٣٢١ ، تشرين الثاني / ٢٠٠٥ ،ص.٨٦

٢٨ - تقرير على الانترنيت على لرابط الرابط : https://mawdoo3.com

٢٩- تقرير على الانترنيت على لرابط الرابط http://arabic.peopledaily.com

٣٠- تقرير على الانترنيت على لرابط الرابط http://www.tammuz.org/News _Details .php?ID=614

٣١- تقرير على الانترنيت على لرابط الرابط https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=7513

٣٢- عبد السالم إبراهيم البغدادي، المرأة والدور السياسي، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٠ ،ص٢٥

٣٣-خلود حيدر لازم ، التباين المكاني لمشاركة المرأة في التحولات السياسية في محافظة واسط (دراسة في الجغرافية السياسية) رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة واسط ، كلية التربية ، ٢٠١٣ ، ص١٢.

٣٤- جمانة طه ، المرأة العربية في منظور الدين والواقع ، اتحاد الكتاب العربي ،٢٠٠٤ ، ص٢٣ .

٣٥- محمد سيد فهمي ، مشاركة المراة في مجتمعات العالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٢ ، ص٣٣ .

٣٦- sorkin . p . society , culture , personality 1971 , p33 .

المصادر

اولاً – الكتب

- البغدادي ، عبد السالم إبراهيم ، المرأة والدور السياسي، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٠ .
- الترابي ، حسين عبد الله، المرأة بين الاصول والتقاليد ، مركز دراسات المرأة ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ ، ص١١ .
- حافظ ، فاطمة ، تمكين المرأة الخليجية في الداخل والخارج ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ،٢٠٠٨ .
- حمزة ، كريم محمد وفهمية المشهداني ، المرأة العراقية جدلية التمكين والتكوين ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١٢ .
- زنكنة ، هيفاء ، المرأة العراقية في مسيرة التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨ .
- السنهوري ، عبد الرزاق ، الوسيط في شرح القانون المدني ، دار احياء التراث العربي للنشر ، ٢٠١٠ .
- الصرايرة ، بشرى نواف ، التمكين والدقة المالية للمرأة العاملة وعلاقتها في العنف الاسري ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الاردن ٢٠١٩ .
- طه ، جمانة ، المرأة العربية في منظور الدين والواقع ، اتحاد الكتاب العربي ، ٢٠٠٤
- العزاوي ، وصال نجيب ، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة، االردن، ٢٠١١.
- فاروق ، ابراهيم جاسم ، المركز القانوني للمراة ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٨٧ .
- فهمي ، محمد سيد، مشاركة المراة في مجتمعات العالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٢ .
- كنعان ، نواف، حقوق الانسان في الاسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية ، ط١ ، مكتبة الجامعة ، الشارقة ، ٢٠٠٨ .
- محمود ، منال طلعت ، دراسات وتطبيقات ميدانية في مجالات الخدمة الاجتماعية ، دار الكتب والوثائق القومية ، مصر ،٢٠١٤.

- الناجي ، مصطفى ، التمكين السياسي للمرأة ، مفاهيم ومعوقات ومزايا ، مجلس النواب ، ٢٠١٩ .
- ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية :
- احمد ، فيروز فايز ، أثر برامج التمكين على تقدم المرأة وظيفيا في القطاع العام في الاردن ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ،٢٠١٣.
- عبد الخالق ، طيف مكي ، السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ،رسالة ماجستير العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣ .
- لازم ، خلود حيدر ، التباين المكاني لمشاركة المرأة في التحولات السياسية في محافظة واسط (دراسة في الجغرافية السياسية) رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة واسط ، كلية التربية ، ٢٠١٣ .
- مثنى ، هدى محمد ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ثالثاً : البحوث والدوريات :
- دلي ، شذى سالم ، تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلس ٧ ،العدد ٢ ، كلية الادارة والاقتصاد ،الادارة والاقتصاد ،٢٠١٢ .
- ظاهر ، مسعود ، الأداء البرلماني للنائبات العربيات، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد ٣٢١ ، تشرين الثاني / ٢٠٠٥ .
- عبدالله ، عبد الجبار احمد وشذى محمد مثنى، السلوك السياسي للمرأة العراقية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٢ كانون الثاني/حزيران، ٢٠١١ .
- العموش ، مريم محمد عثمان ،انعكاس التمكين القانوني للمرأة الاردنية على مشاركتها السياسية ،المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ،العدد ٨ ،الاردن ،٢٠١٦ .
- الكعبي ، سهام مطشر ،برنامج التمكين النفسي للمرأة القيادية في الدولة العراقية ، مجلة الدنانير ،العدد ١٣ ، مركز دراسات المرأة ، مركز دراسات المرأة ، جامعة بغداد ،٢٠١٨ .

- محمد ، هالة منصور عبد الرحمن ،التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الاحزاب السياسية ،(تحليل سوسيولوجي) ، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بينها ،العدد ٤٥ ،٢٠١٨ .
- **رابعاً : التقارير الرسمية :**
- جمهورية العراق ، وزارة حقوق الانسان المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير عن واقع المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، ٢٠١٣ .
- جمهورية العراق ، مجلس النواب ، الدستور العراقي ، دائرة البحوث ، بيانات منشورة ، ٢٠٢٠ .
- فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية بيروت ، ٢٠٠٧ .

– جيمي بول و سيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية، ترجمة مجد الشرع، بيروت، ٢٠٠٧ ،ص٢٩.

- **خامساً : المواقع الالكترونية :**
- تقرير على الانترنيت على الرابط : https://ar.qantara.de/node٣٧٨٨٠
- تقرير على الانترنيت على الرابط : https://mawdoo3.com
- تقرير على الانترنيت على الرابط http://arabic.peopledaily.com
- تقرير على الانترنيت على الرابط https://www.tammuz.org/News _Details .php?ID=614
- تقرير على الانترنيت على الرابط https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=7513
- **سادساً : المصادر باللغة الانكليزية :**
- sorkin . p . society , culture , personality 1971.